

مقدمة الكتاب
المقدمات المنطقية
(مدارك العقول)

- الحد

- البرهان

مقدمة الكتاب (١)

نذكر في هذه المقدمة: مدارك العقول، وانحصارها في الحد والبرهان.

ونذكر شرط الحد الحقيقي، وشرط البرهان الحقيقي، وأقسامهما على منهاج أوجز مما ذكرناه في كتاب «محك النظر» (٢)، وكتاب «مقياس العلم» (٣).

وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول، ولا من مقدمات الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها، فلا ثقة له بعلومه - أصلاً -.

فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة فليبدأ بالكتاب من القطب الأول، فإن ذلك هو أول أصول الفقه.

وحاجة جميع العلوم النظرية إلى هذه المقدمة كحاجة أصول الفقه (٤).

١- نهاية ١/٦ ص.

٢- كتاب (محك النظر) مخطوط بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة من كتب الغزالي برقم مجاميع م ٢٢٧. وفي مكتبة جامع القرويين بفاس، ودار الكتب المصرية (مجاميع طلعت) رقم ٩٦٧ من ورقة ٣٧-٨٠، وتاريخ المخطوط ١١٠٩. مؤلفات الغزالي ص ٧٣.

٣- كتاب (مقياس العلم) مطبوع بتحقيق الدكتور سليمان دنيا، وله اسم آخر، وهو "منطق تهافت الفلاسفة" وهو كتاب في الحدود المنطقية والفلسفية.

٤- نهاية ١٠، ونهاية ١/٦ في د.

بيان

حصر مدارك العلوم النظرية في الحد والبرهان

اعلم: أن إدراك الأمور (١) على ضربين:

- إدراك الذوات المفردة، كعلمك بمعنى الجسم، والحركة، والعالم، والحادث، والقديم، وسائر ما يدل عليه بالأسماء (٢) المفردة .
■ الثاني: إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض، بالنفي أو الإثبات.

فإنك (٣) تعلم - أولاً - معنى لفظ «العالم»، وهو أمر مفرد، ومعنى لفظ «الحادث»، ومعنى لفظ «القديم»، وهما - أيضاً - أمران مفردان، ثم تنسب مفرداً إلى مفرد [بالنفي أو الإثبات] (٤)، كما تنسب القدم إلى العالم بالنفي فتقول: «ليس العالم قديماً»، وتنسب الحدوث (٥) إليه فتقول: «العالم حادث».

والضرب الأخير هو الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب.
وأما الأول، فيستحيل فيه التصديق والتكذيب؛ إذ لا يتطرق

١- د: العلوم، وفي ص، كتب الناسخ "العلوم" ثم صححها في الهامش "الأمور".

٢- م: الاسامي.

٣- م: وهو أن.

٤- ساقطة من د، وكلمة "الإثبات" ساقطة من ص.

٥- ص، د: الحادث.

التصديق إلا إلى الخبر، وأقل ما يتركب منه خبر^(١) مفردان، وصف وموصوف، فإذا نسب الوصف إلى الموصوف بنفي أو إثبات صدق أو كذب.

فأما قول القائل: حادث، أو جسم، أو قديم، [فأفراد، ليس فيها] (٢) صدق ولا كذب.

ولا بأس أن يصطلح على التعبير عن هذين الضربين بعبارتين مختلفتين، فإن حق الأمور المختلفة أن تختلف ألفاظها الدالة عليها؛ إذ الألفاظ مثل المعاني، فحقها أن تحاذى بها المعاني.

وقد سمي المنطقيون معرفة المفردات «تصوراً»، ومعرفة النسبة الخبرية بينهما «تصديقاً» فقالوا: العلم: إما تصور، وإما تصديق (٣).

وسمى بعض علمائنا الأول: «معرفة»، والثاني: «علماً»، تأسيساً بقول النحاة في قولهم: المعرفة (٤)، تتعدى إلى مفعول واحد، إذ تقول: عرفت زيداً». والظن يتعدى إلى مفعولين، إذ تقول: «ظننت زيدا عالماً»، ولا تقول: «ظننت زيداً»، ولا تقول (٥) «ظننت

١- ساقطة من د. وفي م "جزءان".

٢- د: فهذا المفرد ليس فيه.

٣- التصور: حصول صورة الشيء في العقل. والتصديق: إسناد أمر إلى آخر، إيجاباً أو سلباً. راجع تحرير القواعد المنطقية ص ٧، حاشية المطار على الخيصي ص ٦١ و ٦٢.

٤- نهاية ٦/ب من ص.

٥- ساقطة من م.

عالمًا»، والعلم من باب الظن، فتقول: «علمت زيداً عدلاً». والعادة في هذه الاصطلاحات مختلفة، وإذا فهمت افتراق الضربين، فلا مشاحة في الألقاب.

فنقول - الآن -: إن الإدراكات صارت محصورة في المعرفة والعلم أو في التصور والتصديق.

وكل علم تطرق إليه تصديق، فمن ضرورته أن يتقدم عليه معرفتان، أي: تصوران، فإن من لا يعرف المفرد، كيف يعلم المركب! ومن لا يفهم (١) معنى العالم. و [معنى] (٢) الحادث، كيف يعلم أن العالم حادث!

ومعرفة المفردات (٣) قسمان:

■ **أولي:** وهو الذي لا يطلب بالبحث، وهو الذي يرتسم معناه في النفس من غير بحث وطلب، كلفظ الوجود والشيء. وككثير من المحسوسات.

■ **ومطلوب:** وهو الذي يدل اسمه منه على أمر جُملي غير مفصل ولا مفسر (٤)، فيطلب تفسيره (٥) بالحد (٦).

١- د: يعرف.

٢- ساقطة من د.

٣- نهاية ٦/ب من د.

٤- د: ملخص، ص: مخلص.

٥- د، ص: تفصيله.

٦- نهاية ١١ م.

- وكذلك العلم ينقسم إلى:
- أولي ، كالضروريات.
 - وإلى مطلوب، كالنظريات.
- والمطلوب من المعرفة لا يقتنص إلا بالحد.
- والمطلوب من العلم - الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب^(١)
- لا يقتنص إلا بالبرهان.
- فالبرهان والحد هو الآلة التي بها يقتنص سائر العلوم المطلوبة.
- فلتكن هذه المقدمة - المرسومة لبيان مدارك العقول -
- مشملة على دعامين: دعامة في الحد، ودعامة في البرهان.

الدعامة الأولى
من مدارك العقول

الحد

الدعامة الأولى

في الحد

ويجب تقديمها؛ لأن معرفة المفردات تتقدم على معرفة المركبات، وتشتمل على فنيين:

فن يجري مجرى القوانين.

وفن يجري مجرى الامتحانات لتلك القوانين.

الفن الأول: في القوانين، وهي ستة:

القانون الأول: أن الحد إنما يذكر جواباً عن سؤال في المحاورات، ولا يكون الحد جواباً عن كل سؤال، بل عن بعضه، والسؤال طلب، وله لا محالة مطلوب، وصيغة، والصيغ والمطالب كثيرة، ولكن أمهات المطالب أربع:

المطلب الأول: ما يطلب بصيغة «هل».

ويطلب بهذه الصيغة أمران:

- إما أصل الوجود، كقولك: «هل الله - تعالى - موجود؟».

- أو يطلب حال الوجود ووصفه، كقولك: «هل الله - تعالى -

- خالق البشر؟» و «هل الله(١)- تعالى - متكلم، وأمر وناه؟».

المطلب الثاني: ما يطلب بصيغة «ما».

ويطلق لطلب ثلاثة أمور:

الأول: أن يطلب به شرح اللفظ، كما يقول - من لا يدري «العُقار» - (٢): .. ما العقار؟.. فيقال له: «الخمِر» إذا كان يعرف لفظ الخمِر.

الثاني: أن يطلب لفظ محرر، جامع، مانع، يتميز به المسؤول عنه من غيره، كيفما كان الكلام، سواء كان عبارة عن عوارض ذاته ولوازمه البعيدة عن [حقيقة] (٣) ذاته، أو حقيقة ذاته - كما سيأتي الفرق بين الذاتي والعرضي - ، كقول القائل: «ما الخمِر» فيقال: «هو المائع الذي يقذف بالزبد ثم يستحيل إلى الحموضة، ويحفظ في الدن» (٤).

والمقصود أن لا يتعرض لحقيقة ذاته، بل يجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي بجملته الخمِر، بحيث لا يخرج منه خمِر، ولا يدخل فيه ما ليس بخمِر.

١- نهاية ٧/ب من ص.

٢- العقار: بضم العين، وفتح القاف - الخمِر. سميت بذلك لأنها عاقرت العقل، وعاقرت الدن أي: لزمته.. لسان العرب ٤/٥٩٨.

٣- ساقطة من د.

٤- نهاية ١/٧ من د.

والثالث: أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقة ذاته، كمن يقول:
«ما الخمر؟» فيقال: «هو شراب مسكر، معتصر من العنب» ويكون
ذلك كاشفاً عن حقيقته، ثم يتبعه لا محالة التمييز.
واسم الحد - في العادة - قد يطلق على هذه الأوجه الثلاثة
بالاشتراك.

فلنخترع لكل واحد اسماً:
ولنسم الأول: «حداً لفظياً» إذ السائل لا يطلب به إلا شرح
اللفظ.

ولنسم (١) الثاني: «حداً رسمياً» إذ هو طلب (٢) مرتسم
بالعلم، غير متشوف إلى درك حقيقة الشيء.
ولنسم الثالث: «حداً حقيقاً» إذ مطلب الطالب فيه (٣) درك
حقيقة الشيء.

وهذا الثالث شرطه أن يشتمل (٤) على جميع ذاتيات الشيء،
فإنه لو سئل عن حد الحيوان، ف قيل: «جسم حساس»، فقد جيء
بوصف ذاتي، وهو كاف في الجمع والمنع، ولكنه ناقص، بل حقه
أن يضاف إليه «المتحرك بالإرادة» فإن كنه حقيقة الحيوان يدركه

١- د: الحد.

٢- م: مطلب.

٣- م: منه.

٤- نهاية ١٢ من م.

العقل بمجموع الأمرين^(١).

فأما المرتسم الطالب للتمييز فيكتفي بالحساس، وإن لم يقل: إنه جسم - أيضاً - .

المطلب الثالث: ما يطلب بصيغة «لِمَ».

وهو سؤال عن العلة، وجوابه بالبرهان - على ما سيأتي حقيقته - .

المطلب الرابع: ما يطلب بصيغة «أي».

وهو الذي يطلب به تمييز ما عرف جملة عما اختلط به، كما إذا قيل: «ما الشجر»، [فقليل]^(٢): «إنه جسم» فينبغي أن يقال: «أي جسم هو؟» فيقول: «نام».

وأما مطلب: «كيف»، و «أين» و «متى» وسائر صيغ السؤال، فداخل^(٣) في مطلب «هل»، والمطلوب به صيغة الوجود .



القانون الثاني: أن الحاد ينبغي أن يكون بصيراً بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية، وذلك غامض فلا بد من بيانه.

١- أمرين.

٢- ساقطة من د.

٣- نهاية ٧/ب من ص.

فنقول: المعنى إذا نسب إلى المعنى الذي يمكن وصفه به، وجد بالإضافة [إلى الموصوف] (١) [في الوجود] (٢) إما ذاتياً له، ويسمى «صفة نفس» (٣) وإما لازماً، ويسمى «تابعاً»، وإما عارضاً، لا يبعد أن ينفصل عنه في الوجود، ولا بد من إتقان هذه النسبة، فإنها نافعة في الحد والبرهان جميعاً ..

أما الذاتي، فإني أعني به: «كل داخل في ماهية (٤) الشيء وحقيقته دخولاً لا يتصور فهم المعنى دون فهمه».

وذلك كاللونية للسواد، والجسمية للفرس والشجر.

فإن من فهم الشجر فقد فهم جسماً مخصوصاً، لكون (٥) الجسمية داخلة في ذات الشجرية دخولاً به قوامها في الوجود.

والعقل لو قدر عدمها لبطل وجود الشجرية وكذا الفرس.

ولو قدر خروجها عن الذهن، لبطل فهم الشجر والفرس عن (٦)

الذهن، وما يجري هذا المجرى.

فلا بد من إدراجه في حد الشيء، فمن يحد النبات، يلزمه أن

١- د: إليه.

٢- ساقطة من م، ص.

٣- ص، د: النفس.

٤- نهاية ١/٧ في د.

٥- م: فتكون، د: فيكون.

٦- م: من.

يقول: «جسم نام» لا محالة.

وأما اللازم: «فما لا يفارق الذات - البتة -، ولكن فهم الحقيقة والماهية غير موقوف عليه».

كوقوع الظل لشخص الفرس والنبات والشجر عند طلوع الشمس، فإن هذا أمر لازم، لا يتصور أن يفارق وجوده عند من يعبر عن مجاري العادات باللزوم ويعتقده، ولكنه من توابع الذات ولوازمه، وليس بذاتي له.

وأعني به: أن فهم حقيقته غير موقوف على فهم [ذلك له] (١)، إذ الغافل عن وقوع الظل يفهم الفرس والنبات، بل يفهم الجسم الذي هو أعم منه، وإن لم يخطر بباله ذلك.

وكذلك كون الأرض مخلوقة، [وصف لازم] (٢) للأرض، لا يتصور مفارقتها لها (٣)، ولكن فهم الأرض غير موقوف على فهم كونها مخلوقة، فقد يدرك حقيقة الأرض والسماء من لم يدرك [- بعد -] (٤)، أنهما (٥) مخلوقتان، فإننا نعلم - أولاً - حقيقة (٦) الجسم، ثم نطلب

١ - ص: ذلك، د: ذاته.

٢ - د: صفة لازمة.

٣ - م: له، وساقطة من د.

٤ - ساقطة من د.

٥ - د: كونهما.

٦ - نهاية ١٣ من م.

بالبرهان كونه مخلوقاً، ولا يمكننا أن نعلم الأرض والسماء ما لم نعلم الجسم.

وأما العارض، فأعني به: «ما ليس من ضرورته أن يلزم، بل يتصور مفارقتة».

إما سريعاً، كحمرة (١) الخجل، أو بطيئاً، كصفرة الذهب، وزرقة العين، وسواد الزنجي، وربما لا يزول في الوجود، كزرقة العين، ولكن يمكن رفعه في الوهم.

وأما كون الأرض مخلوقة، وكون الجسم (٢) الكثيف ذا ظل مانع نور الشمس، [فإنه] (٣) [ملازم] (٤)، لا يتصور مفارقتة، [بل يفهم دونه] (٥).

ومن مئارات الأغاليط الكثيرة: التباس اللازم التابع بالذاتي، فإنهما مشتركان في استحالة المفارقة، واستقصاء ذلك في هذه المقدمة - التي هي كالعلاوة على هذا العلم - غير ممكن. وقد استقصيناه في كتاب «معيار العلم» (٦).

١- ص. د: كصفرة.

٢- نهاية ١/٨ من ص.

٣- ساقطة من د، وص: فلأنه.

٤- ساقطة من ص، ود: فملازم.

٥- ساقطة من ٢، ص.

٦- راجع كتاب معيار العلم ص ٩٥-٩٧.

فإذا فهمت (١) الفرق بين الذاتي واللازم، فلا تورد في الحد الحقيقي إلا الذاتيات، وينبغي أن تورد جميع الذاتيات حتى يتصور بها كُنه حقيقة الشيء وماهيته، وأعني بالماهية: ما يصلح أن يقال في جواب «ماهو» فإن القائل: «ماهو» يطلب حقيقة الشيء، فلا يدخل في جوابه إلا الذاتي.

والذاتي ينقسم إلى:

- عام، ويسمى «جنساً» (٢).

- وإلى خاص، ويسمى «نوعاً» (٣).

فإن كان الذاتي العام لا أعم منه، سمي «جنس الأجناس» (٤).

وإن كان الذاتي الخاص لا أخص منه، سمي «نوع الأنواع».

وهو اصطلاح المنطقيين، ولنصالحهم عليه، فإنه لا ضرر فيه،

وهو كالمستعمل - أيضاً - في علومنا.

ومثاله: أنا إذا قلنا: الجوهر ينقسم إلى: جسم وغير جسم،

١- نهاية ١/٨ من د.

٢- تعريف الجنس - عند المناطق: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب

«ماهو» كالحيوان، راجع تحرير القواعد المنطقية ص ٤٩.

٣- والنوع: كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب «ماهو»

كالشمس المرجع السابق ص ٤٩.

٤- جنس الأجناس: (أو الجنس العالي): هو الذي ليس فوقه جنس، وتحتة أجناس،

كالجواهر. راجع المعجم الفلسفي (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ص ٦٣. تحرير

القواعد المنطقية ص ٥٠.

والجسم ينقسم إلى: نام وغير نام، والنامي ينقسم إلى: حيوان وغير حيوان، والحيوان ينقسم إلى: عاقل، - وهو الإنسان -، وغير عاقل.. فالجوهر، جنس الأجناس، إذ لا أعم منه. والإنسان، نوع الأنواع، إذ لا أخص منه. والنامي: نوع بالإضافة إلى الجسم، لأنه أخص منه، وجنس بالإضافة إلى الحيوان، لأنه أعم منه. وكذلك الحيوان، بين النامي الأعم، والإنسان الأخص. فإن قيل: كيف لا يكون شيء أعم من الجوهر، وكونه «موجوداً» أعم منه! وكيف لا يكون شيء أخص من الإنسان، وقولنا: «شيخ، وصبي، وطويل، وقصير، وكاتب، وخياط» أخص منه! قلنا: لم نعن - في هذا الاصطلاح - بالجنس: «الأعم» - فقط -، بل عني: «الأعم الذي هو ذاتي للشيء» (١) أي: [هو] (٢) داخل في جواب «ما هو»، بحيث لو بطل عن الذهن التصديق بثبوته بطل المحدود وحقيقته عن الذهن، وخرج عن كونه مفهوماً للعقل. وعلى هذا الاصطلاح: فالوجود لا يدخل في الماهية، إذ بطلانه لا يوجب زوال الماهية عن الذهن.. بياضه: إذا قال القائل: ما حد المثلث، فقلنا: شكل يحيط به

١- ص، د: الشيء..

٢- ساقطة من م.

ثلاثة أضلاع.

أو قال: «ما حد المسبع». فقلنا (١): «شكل يحيط به سبعة أضلاع»، فهم السائل حد المسبع، وإن لم يعلم أن المسبع موجود في العالم - أصلاً (٢) - .

فبطلان (٣) العلم بوجوده، لا يبطل عن ذهنه فهم حقيقة المسبع، ولو بطل عن ذهنه الشكل، لبطل المسبع، ولم يبق مفهوماً عنده .

وأما ما هو أخص من الإنسان، من كونه طويلاً، أو قصيراً، أو شيخاً، أو صبيّاً، أو كاتباً، أو أبيض، أو محترفاً، فشيء منه لا يدخل في الماهية، إذ لا يتغير جواب الماهية بتغيره (٤).

فإذا قيل لنا: «ما هذا» فقلنا: «إنسان»، وكان صغيراً فكبر، أو قصيراً فطال، فسألنا (هـ) - مرة أخرى - ما هو؟ - لست أقول من هو - لكان الجواب ذلك بعينه.

ولو أشير إلى ما ينفصل من الإحليل عند الوقاع، وقيل: «ما هو؟» لقلنا: «نطفة»، فإذا صار جنيناً، ثم مولوداً، فقيل: ما هو؟،

١- نهاية ١٤ من م.

٢- ص، د: أم لا.

٣- نهاية ٨/ب من ص.

٤- نهاية ٨/ب من د.

٥- ص، د: فسل.

تغير الجواب، ولم يحسن أن يقال: «نطفة» بل يقال: «إنسان». وكذلك الماء إذا سخن، ف قيل: «ما هو؟» قلنا: «ماء» كما في حالة البرودة، ولو استحال بالنار بخاراً، ثم هواء، ثم قيل: ماهو؟ تغير الجواب.

فإذا انقسمت الصفات إلى ما يتبدل الجواب عن الماهية بتبدلها (١)، وإلى ما لا يتبدل، فلنذكر في الحد الحقيقي ما يدخل في الماهية.

وأما الحد اللفظي والرسمي فمؤنتهما خفيفة، إذ طال بهما قانع بتبديل لفظ «العقار» بالخمير، وتبديل لفظ «العلم» بالمعرفة، أو (٢) بما هو وصف عرضي جامع مانع، وإنما العويص المتعذر هو الحد الحقيقي، وهو الكاشف عن ماهية الشيء لا غير.



القانون الثالث: أن ما وقع السؤال عن ماهيته، وأردت أن تحده حداً حقيقياً، فعليك فيه وظائف - لا يكون الحد حقيقياً إلا بها، فإن تركتها سميناه رسمياً أو لفظياً، ويخرج عن كونه معرباً عن حقيقة الشيء، ومصوراً لِكُنْه معناه في النفس:-

١- ص: تبدله.

٢- ص: و.

الأولى: أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول، فإذا قال لك - مشيراً إلى ما ينبت من الأرض - : «ما هو؟» فلا بد أن تقول: «جسم»، لكن لو اقتضرت عليه لبطل عليك «بالحجر»، فتحتاج إلى الزيادة، فتقول: «نام» فتحترز به عما لا ينمو، فهذا الاحتراز يسمى «فصلاً» أي: فصلت به المحدود عن غيره.

الثانية: أن تذكر جميع ذاتياته، وإن كانت ألفاً، ولا تبالي بالتطويل، لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص، فلا تقول: «نام جسم»، بل العكس، وهذه لو تركتها لتشوش النظم، ولم تخرج الحقيقة عن كونها مذكورة، مع اضطراب اللفظ، فالإنكار عليك في هذا أقل مما في الأول، وهو أن تقتصر على الجسم.

الثالثة: أنك إذا وجدت الجنس القريب [فإياك أن] (١) تذكر البعيد (٢) معه، فتكون مكرراً (٣)، كما تقول: «مائع شراب»، أو تقتصر على البعيد، فتكون مبعداً، كما تقول في حد الخمر: «جسم مسكر، مأخوذ من العنب». وإذا ذكرت هذا، فقد ذكرت ما هو ذاتي ومطرود (٤) ومنعكس، لكنه مختل قاصر عن تصوير كنه حقيقة الخمر، بل لو قلت: «مائع مسكر» كان أقرب إلى الجسم، وهو -

١- م: فلا.

٢- نهاية ١٥ من م.

٣- نهاية ١/٩ من م.

٤- نهاية ١/٩ من د.

أيضاً - ضعيف، بل ينبغي أن تقول: «شراب مسكر». فإنه الأقرب
الأخص، ولا تجد بعده جنساً أخص منه.

فإذا ذكرت الجنس، فاطلب بعده الفصل، إذ الشراب يتناول
سائر الأشربة، فاجتهد أن تفصل بالذاتيات، إلا إذا عسر عليك
[ذلك] (١)، وهو كذلك عسير في أكثر الحدود، فاعدل بعد ذكر
الجنس إلى اللوازم.

واجتهد أن يكون ما ذكرته من اللوازم الظاهرة المعروفة، فإن
الخفي لا يعرف، كما إذا قيل: «ما الأسد؟» فقلت: «سبع أبحر»
ليتميز بالبحر عن الكلب، فإن البحر من خواص الأسد، لكنه خفي،
ولو قلت: «سبع شجاع عريض الأعالي»، لكانت هذه اللوازم
والأعراض أقرب إلى المقصود؛ لأنها أجلى.

وأكثر ما ترى في الكتب من الحدود رسمية، إذ الحقيقية
عسيرة (٢) جداً.

وقد يسهل درك بعض الذاتيات [ويعسر بعضها] (٣)، فإن درك
جميع الذاتيات - حتى لا يشذ واحد منها - عسير (٤).
والتمييز بين الذاتي واللازم عسير (٥).

١- ساقطة من ص. د.

٢- ساقطة من ص. د.

٣- ساقطة من م.

٤- م: عسرة.

٥- م: عسر.

ورعاية الترتيب حتى لا يبتدأ بالأخص قبل الأعم عسير (١).
وطلب الجنس الأقرب عسير (٢)، فإنك ربما تقول - في الأسد
:- إنه حيوان شجاع. ولا يحضرك لفظ السبع.
فتجتمع (٣) أنواع (٤) من العسر.
وأحسن الرسميات ما وضع فيه الجنس الأقرب، وتمم
بالخواص المشهورة المعروفة.
الرابعة: أن تحتريز من الألفاظ الغريبة الوحشية، والمجازية
البعيدة، والمشاركة المترددة.
واجتهد في الإيجاز ما قدرت، وفي طلب اللفظ النص ما
أمكنك.

فإن أعوزك النص، وافتقرت إلى الاستعارة، فاطلب من
الاستعارات ما هو أشد مناسبة للغرض، واذكر مرادك للسائل، فما
كل أمر معقول له عبارة صريحة موضوعة للإنباء عنه.
ولو طول مطول، واستعار مستعير، [و] (هـ) أتى بلفظ مشترك،
وعُرف مراده بالتصريح، أو عرف بالقرينة، فلا ينبغي أن يستعظم

١- م: عسر.

٢- م: عسر.

٣- م: فتجمع، ص: وقد تجمّع.

٤- م: أنواعا.

٥- م: أو.

صنيعه، ويبالغ في ذمه، إن كان كشف عن الحقيقة بذكر جميع الذاتيات (١)، فإنه المقصود، وهذه المزايا تحسينات وتزيينات، كالأبازير من [الطعام] (٢) المقصود.

وإنما المتحذلقون يستعظمون مثل ذلك، ويستنكرونه غاية الاستنكار، لميل طباعهم القاصرة عن المقصود (٣) الأصلي إلى الوسائل والرسوم والتوابع، حتى ربما أنكروا قول القائل في حد العلم (٤): «إنه الثقة بالمعلوم، أو إدراك المعلوم»، من حيث إن الثقة مترددة بين الأمانة والفهم.

وهذا هوس، لأن الثقة إذا قرنت بالمعلوم، تعين فيها (٥) جهة الفهم.

ومن قال: «حد اللون ما يدرك بحاسة العين على وجه كذا وكذا»، فلا ينبغي أن ينكر من حيث إن لفظ العين مشترك بين الميزان والشمس والعضو الباصر، لأن قرينة الحاسة أذهبت عنه الإجمال (٦)، وحصل التفهيم الذي هو مطلوب السؤال، واللفظ غير

١- نهاية ٩/ب من ص.

٢- ساقطة من د.

٣- نهاية ٩/ب من د.

٤- نهاية ١٦ من م.

٥- د: فيه.

٦- م: الاحتمال.

مراد بعينه في الحد الحقيقي، إلا عند المترسم^(١) الذي يحوم حول العبارات، فيكون اعتراضه عليها، وشغفه بها .

* * *

القانون الرابع: (في طريق اقتناص الحد)

اعلم: أن الحد لا يحصل بالبرهان، لأننا إذا قلنا في حد الخمر: «إنه شراب مسكر». فقليل لنا: «لم؟». لكان محالاً أن يقام^(٢) عليه برهان، فإن لم يكن معنا خصم، وكنا نطلبه، فكيف نطلبه بالبرهان!.

وقولنا: «الخمر شراب مسكر» دعوى، هي قضية محكومها الخمر، وحكمها أنه^(٣) شراب مسكر.

وهذه القضية، إن كانت معلومة بلا وسط، فلا حاجة إلى البرهان، وإن لم تعلم^(٤)، وافترضنا^(٥) إلى وسط^(٦)، وهو معنى

١- م: المترسم.

٢- د: يقوم.

٣- د: أنها.

٤- د: يكن.

٥- م: افتقرت.

٦- د: الوسط.

البرهان، أعني طلب الوسط، - كان صحة ذلك الوسط للمحكوم عليه،
وصحة الحكم للوسط، كل واحد قضية واحدة، فبماذا تعرف صحتها،
فإن احتيج إلى وسط، تداعى إلى غير نهاية، وإن وقف في موضع
بغير وسط، فبماذا تعرف في ذلك الموضع صحته، فليتخذ ذلك
طريقاً في أول الأمر.

مثاله: لو قلنا - [في] (١) حد العلم - : «إنه المعرفة»، فقليل:
لم؟ فقلنا: «[لأن] (٢) كل علم فهو اعتقاد - مثلاً -، وكل اعتقاد فهو
معرفة. [فكل علم إذاً معرفة] (٣)»، لأن هذا طريق البرهان - على ما
سيأتي -.

فيقال: ولم قلت كل علم فهو اعتقاد؟ ولم قلت كل اعتقاد فهو
معرفة؟، فيصير السؤال سؤالين، وهكذا يتداعى إلى غير نهاية.
بل، الطريق: أن النزاع إن كان مع خصم أن يقال: عرفنا (٤)
صحته باطراده وانعكاسه (٥)، فهو الذي يسلمه الخصم بالضرورة.
وأما كونه معرباً عن تمام الحقيقة، ربما ينازع فيه، ولا يقر
به.

١- ساقطة من ص، د.

٢- ساقطة من ص، د.

٣- ص. د: نكل معرفة فهو علم.

٤- ص. د: عرفت.

٥- نهاية ١/١٠ من ص.

فإن منع اطرادہ وانعكاسه على أصل نفسه، طالبناه بأن يذكر حد نفسه، وقابلنا (١) أحد الحدين بالآخر، وعرفنا ما فيه التفاوت من زيادة أو نقصان، وعرفنا الوصف الذي فيه يتفاوتان، وجردنا النظر إلى ذلك الوصف، وأبطلناه بطريقة أو أثبتناه بطريقة.

مثاله: إذا قلنا: المغصوب مضمون، وولد المغصوب مغصوب، فكان مضموناً .

فقالوا: لا نسلم أن ولد المغصوب مغصوب .
قلنا: حد الغصب: «إثبات اليد العادية على مال الغير»، وقد وجد .

فربما منع كون اليد عادية، وكونه إثباتاً، بل يقول (٢): «هذا ثبوت» .

ولكن ليس ذلك من غرضنا (٣) .
بل، ربما قال: «نسلم (٤) أن هذا موجود في ولد المغصوب، لكن، لا نسلم أن هذا حد الغصب» .
فهذا لا يمكن إقامة برهان عليه .
إلا أنا نقول: «هو مطرد منعكس، فما الحد عندك؟ فلا بد من

١- نهاية ١/١٠ من د .

٢- م: نقول .

٣- نهاية ١٧ من م .

٤- م: مسلم .

ذكره حتى ننظر إلى موضع التفاوت».

فيقول: بل، حد الغصب: «إثبات اليد المبطلّة المزيلة لليد المحققة»^(١).

فنقول: «قد زدت وصفاً، وهو الإزالة».

فلننظر هل يمكننا أن [نقدر على] ^(٢) اعتراف الخصم بثبوت الغصب مع عدم هذا الوصف. فإن قدرنا ^(٣) عليه، بأن [أن] ^(٤) الزيادة عليه محذوفة، وذلك بأن نقول: «الغاصب من الغاصب يضمن للمالك، وقد أثبت اليد المبطلّة، ولم يزل المحققة، فإنها كانت زائلة»، فهذا طريق قطع النزاع مع المناظر.

وأما الناظر مع نفسه، إذا تحرر ^(٥) له حقيقة الشيء، وتخلص له اللفظ الدال على ما تحرر في مذهبه - علم أنه واجد للحد، فلا يعاند نفسه.

١- راجع مجلة الاحكام العدلية حيث تعريفات للغصب بقريب من هذه العبارات... ٤٤٦/٢.
والخلاف في ضمان ولد المصوب وعدمه مذكور في كتب الحنفية والشافعية، حيث لا يوجب الحنفية ضمانه، والشافعية يوجبونه وكل يستدل بدليل ويفهم خاص عن الغصب، فراجع المجموع شرح المذهب (الكلمة) ٢٤٨/١٤، والبسوط للسرخسي ٥٣/٦ وما بعدها.

٢- د: نقرر.

٣- د: قررنا.

٤- ساقطة من ص.

٥- م: تحررت.

القانون الخامس: (في حصر مداخل الخلل في الحدود)

وهي ثلاثة:

- فإنه تارة يدخل من جهة الجنس.
 - وتارة من جهة الفصل.
 - وتارة من جهة أمر مشترك بينهما.
- أما الخلل من جهة الجنس، فإن يؤخذ الفصل بدله، كما يقال - في العشق -: إنه أفراط المحبة، وإنما ينبغي أن يقال: إنه المحبة المفرطة، فالإفراط يفصلهما عن سائر أنواع المحبة.
- ومن ذلك: أن يؤخذ المحل بدل الجنس، كقولك - [للكرسي] (١)-: إنه خشب يجلس عليه، - [وللسيف] (٢)-: إنه حديد يقطع به، بل ينبغي أن يقال - للسيف -: «إنه آلة صناعية من حديد، مستطيلة عرضها كذا، ويقطع بها كذا». فالآلة جنس، والحديد محل الصورة، لا جنس.
- وأبعد منه أن يؤخذ بدل الجنس ما كان [موجوداً] (٣)، والآن ليس بموجود، كقولك - للرماد: «إنه (٤) خشب محترق». - وللولد -: «نطفة مستحيلة»، فإن الحديد موجود في السيف في الحال،

١- م: في الكرسي.

٢- م: في السيف.

٣- ساقطة من ص، د.

٤- نهاية ١٠/ب من ص.

والنطفة والخشب غير موجودين في الولد والرماد .

ومن ذلك: أن يؤخذ الجزء بدل الجنس، كما يقال - [في]^(١)

حد العشرة - إنها خمسة^(٢) وخمسة .

ومن ذلك: أن توضع القدرة موضع المقدور، كما يقال: «حد

العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية» .

- وهو فاسد، بل هو الذي يترك، وإلا فالفاسق يقوى على

الترك ولا يترك .

ومن ذلك: أن يضع اللوازم التي ليست بذاتية بدل الجنس،

كالواحد والموجود، إذا أخذته في حد الشمس أو الأرض - مثلاً - .

ومن ذلك: أن تضع النوع مكان الجنس، كقولك: «الشر هو

ظلم الناس»، والظلم نوع من الشر .

وأما من جهة الفصل، فإن تأخذ اللوازم والعرضيات - في

الاحتراز - بدل الذاتيات، وأن لا تورّد جميع الفصول .

وأما الأمور المشتركة:

فمن ذلك: أن يحد الشيء بما هو أخفى منه، كقول القائل:

حد الحادث ما [تعلقت]^(٣) به القدرة^(٤) .

١- ساقطة من ص، د .

٢- نهاية ١٠/ب من د .

٣- بياض في م، وقدّر في الهامش بـ "تعلّق به" .

٤- م: القدر . وهي نهاية ١٨ من م .

ومن ذلك: حد الشيء بما هو مساوٍ له في الخفاء، كقولك:
«العلم ما يعلم به، أو ما يكون الذات به عالماً».

ومن ذلك: أن يعرف الضد بالضد، فيقول: «حد العلم ما ليس بظن ولا جهل»، وهكذا، حتى يحصر الأضداد، وحد الزوج: «ما ليس بفرد»، ثم يمكنك أن تقول - في حد الفرد -: «ما ليس بزوج». فيدور الأمر، ولا يحصل به (١) بيان.

ومن ذلك: أن يأخذ المضاف في حد المضاف [إليه] (٢)، وهما متكافئان في الإضافة، كقول القائل: «حد الأب من له ابن». ثم لا يعجز أن يقول: «حد الابن من له أب»، بل ينبغي أن يقول: «الأب حيوان تولد من نطفته حيوان [آخر] (٣)، هو من نوعه»، فهو أب من حيث هو كذلك، ولا يحيل على الابن، فإنهما في الجهل والمعرفة يتلازمان (٤).

ومن ذلك: أن يأخذ المعلول في حد العلة، مع أنه لا يحد المعلول إلا بأن تؤخذ العلة في حده، كمن (٥) يقول [في] (٦) حد

١- م: له.

٢- ساقطة من م.

٣- ساقطة من م، د.

٤- م: متلازمان.

٥- م: كما.

٦- ساقطة من م، د.

الشمس: إنه كوكب يطلع نهاراً، فيقال: وما حد النهار، فيلزمه أن يقول: «النهار زمان من طلوع الشمس إلى غروبها» إن أراد الحد الصحيح، ولذلك نظائر، يمكن إحصاؤها.



القانون السادس: في أن المعنى الذي لا تركيب فيه - [البتة-] (١) لا يمكن [حده] (٢) إلا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم، وأما الحد الحقيقي فلا، والمعنى المفرد مثل «الموجود».

فإذا قيل - لك - : [ما حد الموجود؟] (٣).

فغايته أن تقول: «هو الشيء» أو «الثابت». فتكون (٤) قد أبدلت اسماً باسم مرادف له، ربما يتساويان في التفهيم، وربما يكون أحدهما أخفى في موضع اللسان، كمن يقول: ما العقار؟ فيقال: الخمر، وما الغضنفر؟ فيقال: الأسد.

وهذا - أيضاً - إنما يحسن بشرط أن يكون المذكور في الجواب أشهر من المذكور في السؤال، ثم لا يكون إلا شرحاً للفظ،

١- د: ساقطة من د.

٢- د: تحديده البتة.

٣- ص: د: ما حده.

٤- نهاية ١/١١ من ص.

وإلا فمن يطلب تلخيص ذات الأسد، فلا يتلخص له ذلك في عقله إلا بأن يقول: [هو] (١) سبع من صفته (٢) كيت وكيت» فأما تكرار الألفاظ المترادفة فلا يغنيه.

ولو قلت حد الموجود: «أنه المعلوم أو المذكور». وقيدته بقيد احترزت به عن المعلوم، كنت ذكرت شيئاً من توابعه ولوازمه، وكان حدك رسمياً غير معرب عن الذات، فلا يكون حقيقياً.

فإذا: الموجود لا حد له، فإنه مبدأ كل شرح، فكيف يشرح في نفسه.

وإنما قلنا: المعنى المفرد ليس له الحد الحقيقي، لأن معنى قول القائل: «ما حد الشيء» قريب من معنى قوله: «ما حد هذه الدار» وللدار جهات متعددة، إليها ينتهي الحد، فيكون تحديد الدار بذكر جهاتها المختلفة المتعددة، التي الدار محصورة مسورة بها.

فإذا قال: «ما حد السواد؟» فكأنه يطلب به المعاني، والحقائق التي بائتلافها تتم حقيقة السواد، فإن السواد سواد ولون وموجود، وعرض، ومرئي، ومعلوم، ومذكور، وواحد، وكثير،

١- ساقطة من ص، د.

٢- نهاية ١/١١ من د.

ومشرق، وبراق، وكدر، وغير ذلك^(١) من الأوصاف، وهذه الأوصاف بعضها عارض يزول، وبعضها لازم لا يزول، ولكن ليست ذاتية، ككونه معلوماً، وواحدًا، وكثيراً، وبعضها ذاتي لا يتصور فهم السواد دون فهمه، ككونه لوناً .

فطالب الحد كأنه يقول: «إلى كم معنى تنتهي حدود حقيقة السواد؟» لتجمع له تلك المعاني المتعددة، ويتلخص^(٢): بأن يبتديء بالأعم، ويختتم بالأخص، ولا يتعرض للعوارض، وربما يطلب أن لا يتعرض للوازم، بل للذاتيات خاصة.

فإذا لم يكن المعنى مؤتلفاً من ذاتيات متعددة، كالموجود^(٣)، فكيف يتصور تحديده، فكان السؤال عنه، كقول القائل: «ما حد الكرة». وليقدر^(٤) العالم كله كرة، فكيف نذكر^(٥) حده على مثال حدود الدار، [وليس]^(٦) له حدود، فإن حده عبارة عن مُنْقَطِعِه، ومنقطعه سطحه الظاهر، وهو سطح واحد^(٧) متشابه، وليس سطوحاً

١- نهاية ١٩ من م.

٢- ص: يتلخص.

٣- ص، د: الوجود.

٤- م: ويقدر.

٥- م: يذكر.

٦- م: إذ.

٧- نهاية ١١/ب من ص.

مختلفة، [ولا هو منته] (١) إلى مختلفة، حتى يقال: «أحد حدوده ينتهي إلى كذا والآخر إلى كذا» فهذا المثال المحسوس - وإن كان بعيداً عن المقصود - ربما يفهم مقصود هذا الكلام.

ولا يفهم من قولي: «السواد مركب من معنى اللونية والسوادية، واللونية جنس، والسوادية نوع»، - أن في السواد ذوات متعددة متباينة متفاضلة. فلا تقل: «إن السواد لون وسواد». بل لون ذلك اللون - بعينه - هو سواد، ومعناه يتركب ويتعدد للعقل، حتى يعقل اللونية - مطلقاً -، ولا يخطر له السواد - مثلاً - ثم يعقل السواد، فيكون العقل قد عقل أمراً زائداً، لا يمكنه جحد تفاصيله (٢) في الذهن، ولكن لا يمكن أن يعتقد تفاصيله في الوجود.

ولا تظن أن منكر الحال (٣) يقدر على حد شيء - البتة -

١- د: ولا هي منتهية.

٢- نهاية ١١/ب من د.

٣- الحال: صفة لموجود، غير متصفة بالوجود ولا بالعدم، ومن الأحوال ما يثبت للذوات معللاً، ومنها ما يثبت غير معلل، فأما المعلل منها، فكل حكم ثابت للذات عن معنى قائم بها، نحو: كون الحي حياً، وكون القادر قادراً، وأما الحال التي لا تعلل. فكل صفة إثبات لذات من غير علة زائدة على الذات. وذلك كتحييز الجوهر، فإنه زائد على وجوده، ويندرج تحته كون الموجود عرضاً، لوناً، سواداً.. يقول الامدي: ذهب أبو هاشم إلى القول بإثبات الأحوال وواقفه على ذلك جماعة من المعتزلة والكرامية وجماعة من أصحابنا: كالقاضي أبي بكر، والإمام أبي المعالي، ونفاها من عدا هؤلاء من المتكلمين. راجع غاية المرام في علم الكلام ص ٢٧، والإرشاد للجويني ص ٨٠ ونهاية

والمتكلمون يسمون اللونية حالاً -؛ لأن منكر الحال إذا ذكر الجنس واقتصر [عليه] (١) بطل عليه الحد، وإن زاد شيئاً للاحتراز، فيقال له: «إن الزيادة عين الأول أو غيره» فإن كان عينه فهو تكرار، فاطرحه، وإن كان غيره فقد اعترف بأمرين.

وإن قال - في حد الجوهر - «إنه موجود». بطل بالعرض، فإن زاد: «أنه متحيز»، فيقال [له] (٢): قولك «متحيز» مفهومه غير مفهوم الموجود أو عينه؟ فإن كان عينه، فكأنك قلت: «موجود موجود»، والمترافة كالمتكررة، فهو إذاً يبطل بالعرض، وإن كان غيره، حتى اندفع النقض بقولك «متحيز» - ولم يندفع بقولك «موجود» - فهو غير بالمعنى لا باللفظ [- فقط -] (٣)، فوجب

الاقدام للشهرستاني ص ١٣٦، ومذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوي ٣٤٢/١. ويمكن أن يقال: إن غاية أبي هاشم ومن تبعه من المعتزلة في إثبات "الحال" هو التخلص من إثبات الصفات حقيقة في الذات وتمييزه عنها، ولذلك رفض استعمال الصفات واستعاض عنها بالأحوال فقال: إن الصفات على حيالها ليست أشياء وذواتاً، وأنها لا موجودة ولا معلومة، ولا معلومة ولا مجهولة، وأنها لا توجد إلا إذا تعلقت بالذات، ظاناً أنه بذلك يخفف من جوهرية الصفات ويقلل من أهميتها. راجع كتاب المعتزلة لعواد بن عبد الله المعتق ص ٩٨. وكل ذلك من أجل تثبيت مذهبهم وهو نفي إثبات الصفات حقيقة في الذات الإلهية، وتمييزه عنها.. (بتصرف من المرجع السابق) ص ١١.

١- ساقطة من ٤، د.

٢- ساقطة من ٤، د.

٣- ساقطة من ٤، ص.

الاعتراف بتغاير [المعنى] (١) في العقل.

والمقصود: بيان أن المفرد لا يمكن أن يكون له حد حقيقي
[وإنما يحد بحد لفظي] (٢)، كقولك - في حد الموجود -: «إنه
الشيء». أو رسمي كقولك - في حد الموجود -: «إنه المنقسم إلى
الخالق والمخلوق، والقادر والمقدور، أو الواحد والكثير، أو
القديم والحادث» (٣)، أو الباقي والفاني، أو ما شئت من لوازم
الموجود وتوابعه، وكل ذلك ليس ينبيء (٤) عن ذات الموجود، بل
عن تابع لازم (٥) لا يفارقه (٦) البتة -.

واعلم: أن المركب إذا حددته بذكر آحاد الذاتيات، توجه
السؤال عن حد الآحاد.

فإذا قيل لك: «ما حد الشجر؟».

فقلت: «نبات قائم على ساق».

فقيل لك: «ما حد النبات؟».

فتقول: «جسم نام».

١- ساقطة من د، ص.

٢- ص، د: إلا لفظي.

٣- د: الحديث.

٤- د: نبأ، ص: بيان.

٥- نهاية ٢٠ من م.

٦- ص، د: يفارق.

فيقال: «ما حد الجسم؟». فتقول: [«جواهر مؤتلف»] (١) أو «الجواهر الطويل العريض العميق».

فيقال: «ما حد الجواهر؟». وهكذا، فإن كل مؤلف فيه مفردات، فله حقيقة (٢)، وحقيقته - أيضاً - تأتلف من مفردات.

ولا تظن أن هذا يتمادى إلى غير نهاية، بل ينتهي إلى مفردات يعرفها العقل والحس معرفة أولية، فلا يحتاج إلى طلب بصيغة الحد، كما أن العلوم التصديقية تطلب البرهان عليها، وكل برهان ينتظم من مقدمتين، ولا بد لكل مقدمة - أيضاً - من برهان يأتلف من مقدمتين، وهكذا. فيتمادى إلى أن ينتهي إلى أوليات.

فكما أن في العلوم أوليات، فكذلك في المعارف، فطالب حدود الأوليات إنما يطلب شرح اللفظ لا الحقيقة، فإن الحقيقة تكون ثابتة (٣) في عقله بالفطرة الأولى، كثبوت حقيقة الوجود في العقل، فإن [من] (٤) طلب الحقيقة فهو معاند، كمن يطلب البرهان على أن الاثنين أكثر من الواحد.

فهذا بيان [ما أردنا ذكره] (٥)، من القوانين.

١- د: جواهر مؤتلفة.

٢- نهاية ١/٢ من ص.

٣- نهاية ١/٢ من د.

٤- ساقطة من ٤، ص.

٥- ص: ما ذكرناه.

الفن الثاني

من

دعامة الحد

في الامتحانات للقوانين بحدود مفصلة

وقد أكثرنا أمثلتها في كتاب «معيان العلم»، و «محك النظر»، ونحن - الآن - مقتصرون على حد «الحد» وحد «العلم» وحد «الواجب» لأن هذا النمط من الكلام دخيل في علم الأصول، فلا يليق [فيه] (١) الاستقصاء.

الامتحان الأول: اختلف الناس في حد «الحد»:

- فمن قائل يقول: حد الشيء: هو حقيقته وذاته.
- ومن قائل: حد الشيء: هو اللفظ المفسر لمعناه على وجه يمنع ويجمع.

- ومن قائل - ثالث - يقدر (٢) هذه المسألة خلافية، فينصر أحد الحدين على الآخر.

فانظر كيف تخطب عقل هذا الثالث. فلم يعلم أن الاختلاف إنما يتصور بعد التوارد على شيء واحد، وهذان قد تباعدا وتنافرا،

١- ص، د: به.

٢- م: يقول.

وما تواردا [على شيء واحد] (١).

وإنما منشأ - هذا - الغلط الذهول عن معرفة الاسم المشترك - على ما سنذكره -؛ فإن من يحد العين بأنه «العضو المدرك للألوان بالرؤية» لم يخالف من حدّه بأنه «الجوهر المعدني» الذي هو أشرف النقود، بل حد هذا أمراً مباحيناً لحقيقة الأمر الآخر، وإنما اشتركا في اسم العين، فافهم هذا، فإنه قانون كثير النفع. فإن قلت: فما الصحيح عندك في حد «الحد»؟.

فاعلم: أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرر المعاني - أولاً - في عقله، ثم اتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى.

فلنقرر المعاني، فنقول: الشيء له في الوجود أربع مراتب (٢).
الأولى: حقيقته في نفسه.

الثانية: ثبوت مثال (٣) حقيقته في الذهن، وهو الذي يعبر عنه بالعلم.

الثالثة: تأليف [مثاله بصوت وحروف] (٤) تدل عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس.

١- ساقطة من ص، د.

٢- نهاية ١٢/ب من ص.

٣- نهاية ٢١ من م.

٤- م، ص: صوت بحروف.

الرابعة: تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ، وهو الكتابة.

فالكتابة تبع للفظ، إذ تدل عليه، واللفظ تبع للعلم، إذ يدل عليه، والعلم تبع للمعلوم، إذ يطابقه ويوافقه..

وهذه الأربعة متطابقة متوازية، إلا أن الأولين وجودان حقيقيان، لا يختلفان بالأعصار والأمم، والآخرين - وهو اللفظ والكتابة - يختلفان بالأعصار والأمم، لأنهما موضوعان (١) بالاختيار، ولكن الأوضاع - وإن اختلفت صورها - فهي متفقة في أنها قصد بها مطابقة الحقيقة..

ومعلوم أن «الحد» مأخوذ من المنع، وإنما استعير لهذه المعاني، للمشاركة (٢) في معنى المنع، فانظر المنع أين تجده في هذه الأربعة.

فإذا ابتدأت بالحقيقة لم تشك أنها حاصرة للشيء، مخصوصة به، إذ حقيقة كل شيء خاصيته التي له، وليست لغيره..
فإذا: الحقيقة جامعة مانعة.

وإن نظرت إلى مثال الحقيقة في الذهن - وهو العلم - وجدته - أيضاً - كذلك؛ لأنه مطابق للحقيقة المانعة، والمطابقة توجب المشاركة في المنع.

١ - نهاية ١٢/ب من د.

٢ - م: لمشاركته، ص: المشاركة.

وإن نظرت إلى العبارة عن العلم، وجدتھا - أيضاً - حاصرة،
فإنھا مطابقة للعلم المطابق للحقيقة، والمطابق للمطابق مطابق.
وإن نظرت إلى الكتابة، وجدتھا مطابقة للفظ، المطابق للعلم،
المطابق للحقيقة، فهي - أيضاً (١) - مطابقة.

فقد وجدت المنع في الكل؛ إلا أن العادة لم تجر بإطلاق
الحد على الكتابة - التي هي الرابعة - ، ولا على العلم، - الذي هو
الثاني - بل هو مشترك بين الحقيقة وبين اللفظ.
وكل لفظ مشترك بين حقيقتين فلا بد وأن يكون له حدان
مختلفان، كلفظ «العين».

فإذاً: عند الإطلاق على نفس الشيء، يكون حد «الحد»: «أنه
حقيقة الشيء وذاته».

وعند الإطلاق الثاني يكون حد «الحد»: أنه اللفظ الجامع
المانع، إلا أن الذين أطلقوه (٢) على اللفظ - أيضاً - اصطلاحهم
مختلف، كما ذكرناه في الحد (٣) اللفظي والرسمي والحقيقي.
فحد «الحد» عند من يقنع بتكرير اللفظ - كقولك:
الموجود هو الشيء، والعلم هو المعرفة، والحركة هي (٤) النقلة -

١- من: إذا.

٢- د: أطلقوا.

٣- د: حد.

٤- نهاية ١/٣ من ص.

«هو تبديل اللفظ بما هو أوضح عند السائل، على شرط أن يجمع ويمنع».

وأما حد «الحد» عند من يقنع بالرسميات: «فإنه اللفظ الشارح للشيء، بتعدد صفاته الذاتية أو اللازمة على وجه يميزه عن غيره، تميزاً يطرد وينعكس».

وأما حده عند من لا يطلق اسم الحد إلا على الحقيقي فهو أنه: «القول الدال على تمام ماهية الشيء».

ولا يحتاج في هذا إلى ذكر الطرد والعكس؛ لأن ذلك تبع للماهية - بالضرورة -.

ولا يحتاج إلى [التعرض للوازم والعوارض، فإنها لا تدل] (١) على الماهية، بل لا يدل على الماهية إلا الذاتيات.

فقد عرفت: أن اسم الحد «مشارك في الاصطلاحات بين الحقيقة، وشرح (٢) اللفظ، والجمع بالعوارض، والدلالة على الماهية، فهي أربع أمور مختلفة، كما دل لفظ «العين» على أمور مختلفة.

فتعلم صناعة الحد، فإذا ذكر (٣) لك اسم، وطلب منك حده، فانظر، فإن كان مشتركاً، فاطلب عدة المعاني التي فيها الاشتراك،

١- ص، د: تعرض اللازم والعرضي، فإنه لا يدل.

٢- نهاية ٢٢ من م.

٣- نهاية ١/١٣ من د.

فإن كانت ثلاثة فاطلب لها ثلاثة حدود، فإن الحقائق إذا اختلفت فلا بد من اختلاف الحدود .

فإذا قيل - [لك] (١) :- «ما الإنسان؟»، فلا تطمع في حد واحد، فإن الإنسان مشترك بين أمور:

إذ يطلق على إنسان العين، وله حد .

وعلى الإنسان المعروف، وله حد آخر .

وعلى الإنسان المصنوع على الحائط المنقوش، وله حد آخر .

وعلى الإنسان الميت، وله حد آخر .

فإن اليد المقطوعة، [والذكر المقطوع، يسمى ذكراً و] (٢)

تسمى يداً، [ولكن بغير الوجه] (٣) الذي كانت تسمى به حين (٤)

كانت غير مقطوعة، فإنها كانت تسمى به من حيث إنها آلة البطش،

[وآلة الوقاع] (٥)، وبعد القطع تسمى به من حيث إن شكلها شكل آلة

البطش، حتى لو بطل بالتقطيعات الكثيرة شكلها، سلب هذا الاسم

عنها، ولو صنع شكلها من [خشب أو حجر] (٦) أعطي الاسم .

١- ساقطة من ص، د.

٢- ساقطة من د.

٣- ص، د: لا بالمعنى.

٤- د: إذ.

٥- ساقطة من د.

٦- د: حجر أو ذهب.

وكذلك إذا قيل: «ما حد العقل؟»، فلا تطمع أن تحده بحد واحد؛ فإنه هوس؛ لأن اسم العقل مشترك يطلق على عدة معانٍ: إذ يطلق على [بعض] (١) العلوم الضرورية. ويطلق على الغريزة التي يتهيأ بها الإنسان لدرك العلوم [النظرية] (٢).

ويطلق على العلوم المستفادة من التجربة، حتى إن من لم تحنكه التجارب بهذا الاعتبار، لا يسمى عاقلاً. ويطلق على من له وقار وهيبة وسكينة في جلوسه وكلامه، وهو عبارة عن الهدوء، فيقال: فلان عاقل، أي: فيه هدوء (٣). وقد يطلق على من جمع العمل إلى العلم، حتى إن المفسد - وإن كان في غاية من الكياسة - يمنع عن تسميته عاقلاً، فلا يقال للحجاج (٤) عاقلاً، بل «داه»، ولا يقال للكافر عاقل، وإن كان محيطاً بجملة العلوم الطبية والهندسة، بل إما «فاضل» وإما «داه»

١- ساقطة من ص، د.

٢- ص، د: الضرورية.

٣- نهاية ١٣/ب من ص.

٤- الحجاج: بن يوسف بن الحكم الثقفي.. ولد ونشأ بالطائف وكان أحد قواد عبد الملك بن مروان الأموي.. أمره بقتال عبد الله بن الزبير في مكة.. فقتل عبد الله وفرق جموعه.. تاريخه معروف في البطش والسفك، وكان خطيباً.. (٤-٥هـ). راجع وفيات الأعيان ٢/٢٩، والأعلام ٢/١٦٨.

وإما «كيس».

فإذا اختلفت الاصطلاحات، فيجب - بالضرورة - أن تختلف الحدود.

فيقال - في حد العقل باعتبار أحد مسمياته -: «إنه بعض العلوم الضرورية بجواز» (١) الجائزات واستحالة المستحيلات» (٢)، كما قاله القاضي - أبو بكر الباقلاني (٣) - رحمه الله،

وبالاعتبار الثاني: «إنه غريزة يتهياً بها النظر في المعقولات» كما قاله المحاسبي (٤). وهكذا بقية الاعتبارات.

فإن قلت: فنرى الناس يختلفون في الحدود، وهذا الكلام

١- م: كجواز.

٢- تعريف العقل بهذا ذكره - أيضاً - الجويني في الإرشاد ص ١٥.

٣- والقاضي: أبو بكر محمد بن الطيب... المعروف بالباقلاني البصري.. أحد كبار علماء الكلام والأصول.. أشعري المعتقد، ويكثر أصوليو الشافعية من النقل عنه، له كتاب التمهيد في أصول الفقه، ولم يعثر عليه إلي الآن (ت ٤٠٣هـ) راجع وفيات الأعيان ٣/٤٠٠، تبين كذب المقتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ٣١٧ وما بعدها. الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١/٣٣١.

٤- راجع الكلام على تعريفات العقل في التعريفات للجرجاني ص ١٠١. والمحاسبي: هو الحارث بن أسد المحاسبي، البصري أبو عبد الله، صوفي، متكلم، فقيه، محدث، ويقال: «سمي بالمحاسبي لكثرة مجاسبته نفسه» له كتب متعددة في الزهد وأصول الديانات.. ت في بغداد (٢٤٣هـ) راجع: وفيات الأعيان ٥٧/٢، معجم المؤلفين ٣/١٧٤.

يكاد يحيل الاختلاف في الحد، أترى أن المتنازعين فيه ليسوا عقلاء .

فاعلم: أن الخلاف (١) في الحد يتصور في موضعين:

أحدهما: أن يكون اللفظ في كتاب الله - تعالى - أو سنة رسوله - ﷺ - أو قول إمام من الأئمة - يقصدُ الإطلاع (٢) على مراده [به] (٣) - ويكون ذلك اللفظ مشتركاً، فيقع النزاع في مراده به، فيكون قد وجد التوارد على مراد القائل، والتباين بعد التوارد، فالخلاف تباين بعد التوارد، وإلا فلا نزاع بين من يقول (٤): «السماء قديمة» وبين من يقول: «الإنسان مجبور على الحركات»؛ إذ لا توارد.

فلو كان لفظ الحد في كتاب الله - تعالى - أو في كتاب إمام، لجاز أن يتنازع في مراده، ويكون إيضاح ذلك من صناعة التفسير، لا من صناعة النظر العقلي.

الثاني: أن يقع الخلاف (٥) في مسألة أخرى، على وجه محقق، ويكون المطلوب حده أمراً ثانياً، لا يتحد حده على المذهبين،

١- م: الاختلاف.

٢- نهاية ١٣/ب من د.

٣- ساقطة من ص، د.

٤- نهاية ٣٣ من م.

٥- م: الاختلاف.

فيختلف، كما يقول المعتزلي: حد العلم «اعتقاد الشيء على ما هو به» (١)، ونحن نخالف في ذكر الشيء، فإن المعدوم عندنا ليس بشيء (٢)، وهو معلوم، فالخلاف في مسألة أخرى يتعدى إلى هذا الحد.

وكذلك يقول القائل: حد العقل: «بعض العلوم الضرورية على وجه كذا وكذا»، ويخالف من يقول: - في حده - : «إنه غريزة يتميز بها الإنسان عن الذئب (٣) وسائر الحيوانات» من حيث إن القائل الأول ينكر تميز العين بغريزة عن العقب، وتميز الإنسان بغريزة عن الذئب (٤)، بها يتهيأ للنظر في العقلية، لكن الله - تعالى - أجرى العادة (٥) بخلق العلم في القلب دون العقب، وفي

١- هذا التعريف عند المعتزلة هو ما اختاره أبو علي وأبو هشام (الجبائيان).. ذكره عنهما القاضي عبد الجبار في المغني ١٣/١٢ وذكر تعريفاً آخر للمعتزلة وهو: المعنى الذي يقتضي سكون العالم إلى ما تناوله، والمعتزلة: إحدى الفرق التي خالفت منهج أهل السنة والجماعة في كثير من مسائل العقيدة. ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية واختلفت الروايات والآراء في سبب تسميتهم وأشهرها: ما روي أن عمرو بن عبيد، أو واصل بن عطاء قد اعتزل مجلس الحسن البصري، للخلاف في مسألة مرتكب الكبيرة.. فسموا «معتزلة». راجع تفصيل مذهبهم في الفرق بين الفرق ٢٤، ١٢٤، والملل والنحل ٤٣/١ مقدمة كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ١٩.

٢- سيأتي تحقيق هذا في تعريف القياس.

٣- ص: الذئب.

٤- ص: الذئب.

٥- نهاية ١/١٤ من ص.

الإنسان دون الذئب، وخلق البصر في العين دون العقب، لا لتمييزه
بغريزة استعداد بسببها لقبوله.

فيكون منشأ الاختلاف في الحد الاختلاف في إثبات هذه
الغريزة أو نفيها.

فهذه أمور وإن أوردناها في معرض الامتحان، فقد أدرجنا
فيها ما يجري على التحقيق مجرى القوانين.



امتحان ثان:

اختلف في حد العلم:

ف قيل: «إنه المعرفة».

- وهو حد لفظي، وهو أضعف أنواع الحدود، فإنه تكرير
لفظ بذكر ما يراد منه، كما يقال: حد الأسد: «الليث»، وحد
الخمرة: «العقار»، وحد الموجود: «الشيء»، وحد الحركة:
«النقلة».

ولا يخرج عن كونه لفظياً بأن يقال: «معرفة المعلوم على ما
هو به» لأنه في حكم تطويل وتكرير، إذ المعرفة لا تطلق إلا على ما
هو كذلك، فهو كقول القائل: حد الموجود: «الشيء» الذي له ثبوت
ووجود»، فإن هذا تطويل لا يخرج عن كونه لفظياً.

ولست أمانع من تسمية هذا حداً، فإن لفظ الحد مباح في اللغة لمن استعاره لما يريد، مما فيه نوع من المنع، هذا (١) إذا كان الحد - عنده - عبارة عن لفظ مانع، وإن كان - عنده - عبارة عن قول شارح لماهية الشيء، مصور كنه حقيقته في ذهن السائل، - فقد ظلم بإطلاق هذا الاسم على قوله: العلم هو المعرفة. وقيل - أيضاً - : «إنه الذي يعلم به»، وأنه «الذي تكون الذات به عالمة».

- وهذا أبعد من الأول؛ فإنه مساوٍ له في الخلو عن الشرح والدلالة على الماهية.

ولكن، قد يتوهم في الأول شرح اللفظ بأن يكون أحد اللفظين عند السائل أشهر من الآخر، فيشرح الأخفى بالأشهر، أما «العالم» «ويعلم» فهما مشتقان من نفس العلم، ومن أشكل عليه المصدر كيف يتضح له بالمشتق منه، والمشتق أخفى (٢) من المشتق منه، وهو كقول القائل - في حد الفضة - : «إنها تصاغ منها (٣) الأواني الفضية».

وقد قيل - في حد العلم - : إنه الوصف الذي يتأتى للمتصف به إتقان الفعل وإحكامه.

١- نهاية ١/٤ من د.

٢- نهاية ٢٤ من م.

٣- د: بها.

- وهذا ذكر لازم من لوازم العلم، فيكون رسمياً، وهو أبعد مما قبله، من حيث إنه أخص من العلم، فإنه لا يتناول إلا بعض العلوم، ويخرج منه العلم بالله وصفاته، إذ ليس يتأتى به إتقان فعل وإحكامه، ولكنه أقرب مما قبله بوجه، فإنه ذكر [لازم قريب] (١) من الذات، يفيد (٢) شرحاً وبياناً، بخلاف قوله: «ما يعلم به»، «وما تكون الذات به عالمة».



فإن قلت : فما حد العلم - عندك - :
فاعلم: أنه اسم مشترك.
قد يطلق على الإبصار والإحساس، وله حد بحسبه.
ويطلق على التخيل، وله حد بحسبه.
ويطلق على الظن، وله حد آخر.
ويطلق على علم الله - تعالى - على وجه آخر أعلى وأشرف،
ولست أعني به شرفاً بمجرد العموم - فقط -، بل بالذات والحقيقة،
لأنه معنى واحد، محيط بجميع التفاصيل، ولا تفاصيل ولا تعدد في ذاته.

١ - د: لازماً قريباً.

٢ - م: ليفيد، نهاية ١٤ / ب من ص.

وقد يطلق على إدراك العقل، وهو المقصود بالبيان.
وربما يعسر تحديده على الوجه الحقيقي بعبارة محررة
جامعة للجنس والفصل الذاتي؛ فإننا بيّنا: أن ذلك عسير في أكثر
الأشياء، بل أكثر المدركات الحسية يتعسر تحديدها.
[فلو] (١) أردنا أن نحد رائحة المسك، أو طعم العسل، لم نقدر
عليه، وإذا عجزنا عن حد المدركات، فنحن عن تحديد الإدراكات
أعجز.

ولكننا نقدر على شرح معنى العلم بتقسيم ومثال:
أما التقسيم: فهو أن نميزه عما يلتبس به.
ولا يخفى وجه تميزه عن الإرادة والقدرة وسائر صفات
النفس، وإنما يلتبس بالاعتقادات.
ولا يخفى (٢) - [أيضاً] (٣) - وجه تميزه عن الشك والظن، لأن
الجزم منفي (٤) عنهما، والعلم عبارة عن أمر جزم لا تردد فيه ولا
تجويز.
ولا يخفى - [أيضاً] (٥) - وجه تميزه عن الجهل، فإنه متعلق

١- م: فإذا.

٢- نهاية ١٤/ب من د.

٣- ساقطة من ص، د.

٤- م: متف.

٥- ساقطة من ص، د.

بالمجهول على خلاف ما هو به، والعلم مطابق للمعلوم.
وربما يبقى ملتبساً باعتقاد المقلد الشيء على ما هو به، عن
تلقف لا عن بصيرة، وعن جزم لا عن تردد، ولأجله خفي على
المعتزلة، حتى قالوا - في حد العلم - : «إنه اعتقاد الشيء على ما
هو به». وهو خطأ من وجهين:
أحدهما: تخصيص الشيء، مع أن العلم يتعلق بالمعدوم،
الذي ليس شيئاً - عندنا - .

والثاني: أن هذا الاعتقاد حاصل للمقلد، وليس بعالم -
قطعاً - ، فإنه كما يتصور أن يعتقد الشيء جزماً على خلاف ما هو
[به] (١)، لا عن بصيرة - كاعتقاد اليهودي والمشرک، فإنه تصميم (٢)
جازم لا تردد فيه - فيتصور (٣) أن يعتقد الشيء بمجرد التلقين
والتلقف على ما هو به، مع الجزم الذي لا يخطر بباله جواز غيره .
فوجه تميز العلم عن الاعتقاد، هو أن الاعتقاد، معناه:
«السبق إلى أحد معتقدي الشاك، مع الوقوف عليه، من غير إخطار
نقيضه بالبال، ومن (٤) غير تمكين نقيضه من الحلول في النفس»،
فإن الشاك (٥) يقول: «العالم حادث أم ليس بحادث؟». والمعتقد

١ - ساقطة من ص.

٢ - ص، د: مصم.

٣ - م: يتصور.

٤ - نهاية ٢٥ من م.

٥ - نهاية ١/١٥ من ص.

يقول: «حادث» ويستمر عليه، ولا يتسع صدره لتجويز القدم،
والجاهل يقول: «قديم» ويستمر عليه.

والاعتقاد - وإن وافق المعتقد - فهو جنس من الجهل في
نفسه، وإن خالفه بالإضافة، فإن معتقد كون «زيد في الدار» لو قدر
استمراره عليه، حتى خرج زيد من الدار، بقي اعتقاده كما كان لم
يتغير في نفسه، وإنما تغيرت إضافته، فإنه طابق المعتقد في حالة،
وخالفه في حالة.

وأما العلم، فيستحيل تقدير بقاءه مع تغير المعلوم، فإنه
كشف وانسراح، والاعتقاد عقدة على القلب، والعلم عبارة عن
انحلال العقدة (١) [فهما مختلفان] (٢)، ولذلك لو أصغى المعتقد إلى
المشكك، لوجد لنقيض معتقده مجالاً في نفسه، والعالم لا يجد ذلك
- أصلاً - وإن أصغى إلى الشبه المشككة، ولكن إن سمع شبهة: فإما
أن يعرف حلها - وإن لم تساعده العبارة في الحال -، وإما أن
تساعده العبارة - أيضاً - على حلها، وعلى كل حال، فلا يشك في
بطلان الشبهة، بخلاف المقلد.

وبعد هذا التقسيم والتمييز، يكاد يكون العلم مرتسماً في
النفس بمعناه وحقيقته، من غير تكلف تحديد.

وأما المثال: فهو أن إدراك البصيرة الباطنة تفهمه بالمقايسة

١- م: المقد.

٢- ساقطة من د.

بالبصر الظاهر، ولا معنى للبصر الظاهر إلا انطباع صورة المبصر في القوة الباصرة من إنسان العين، كما يتوهم انطباع الصور في المرآة -مثلاً-(١).

فكما أن البصر يأخذ صور المبصرات - أي: ينطبع فيها مثالها المطابق لها لا عينها - فإن عين النار لا تنطبع في العين، بل مثال يطابق صورتها (٢)، وكذلك يرى مثال النار في المرآة لا عين النار، فكذلك العقل، على مثال مرآة تنطبع فيها صور المعقولات على ما هي عليها، وأعني بصور المعقولات: حقائقها وماهيتها.

فالعلم عبارة عن: أخذ العقل صور المعقولات وهيئاتها في نفسه وانطباعها فيه، كما يظن - من حيث الوهم - انطباع الصور في المرآة.

ففي المرآة ثلاثة أمور: الحديد، وصقالته، والصورة المنطبعة فيها.

فكذلك جوهر الآدمي، كحديد المرآة، وعقله هيئة وغريزة في جوهره، ونفسه بها يتهياً للانطباع بالمعقولات، كما أن المرآة بصقالتها واستدارتها تتهياً لمحاكاة الصور.

فحصول الصور في مرآة العقل - التي هي مثال الأشياء - هو العلم، والغريزة - التي بها يتهياً لقبول هذه الصور - هي العقل،

١- نهاية ١/٥ من د.

٢- ص، د: صورته.

والنفس - التي هي حقيقة (١) الآدمي المخصوصة بهذه الغريزة
المهيأة لقبول حقائق المعقولات - كالمرآة .

فالتقسيم الأول يقطع العلم عن مظان الاشتباه .
وهذا المثل يفهمك حقيقة العلم .

فحقائق المعقولات إذا انطبع بها النفس العاقلة تسمى علماً .
وكما أن السماء والأرض والأشجار والأنهار يتصور أن (٢) ترى
في المرآة، حتى كأنها موجودة في المرآة . وكأن المرآة حاوية
لجميعها . فكذلك الحضرة الإلهية بجملتها، يتصور أن تنطبع بها نفس
الآدمي .

والحضرة الإلهية عبارة عن «جملة الموجودات»، فكلها من
الحضرة الإلهية، إذ ليس في الوجود إلا الله - تعالى - وأفعاله، فإذا
انطبعت بها صارت كأنها كل العالم، لإحاطتها به تصوراً وانطباعاً،
وعند ذلك، ربما ظن من لا يدري الحلول، فيكون كمن ظن أن
الصورة حالة في المرآة، وهو غلط، لأنها (٣) ليست في المرآة،
ولكن كأنها في المرآة .

فهذا ما نرى الاختصار عليه في شرح حقيقة العلم، في هذه
المقدمة، التي هي علاوة على هذا العلم .

١- نهاية ١٥/ب من ص.

٢- نهاية ٣٦ من م.

٣- ص: إذ، وساقطة من د.

امتحان ثالث:

اختلفوا في حد الواجب:

ف قيل: الواجب ما تعلق به الإيجاب.

- وهو فاسد . كقولهم: العلم ما يعلم به.

وقيل: ما يثاب على فعله، ويعاقب على تركه.

وقيل: ما يجب بتركه العقاب.

وقيل: ما لا يجوز العزم على تركه.

وقيل: ما يصير المكلف بتركه عاصياً .

وقيل: ما يلام تاركه شرعاً (١).

وأكثر هذه الحدود تعرض للوازم والتوابع، وسبيلك إن أردت الوقوف على حقيقته أن تتوصل إليه بالتقسيم، كما أرشدناك (٢) إليه في حد العلم.

فاعلم: أن الألفاظ في هذا الفن خمسة: الواجب، والمحذور، والمندوب، والمكروه، والمباح.

فدع الألفاظ جانباً، ورد النظر إلى المعنى - أولاً - فأنت تعلم أن الواجب اسم مشترك، إذ يطلقه المتكلم في مقابلة الممتنع (٣)،

١- سيأتي تحقيق ذلك في مبحث الأحكام.

٢- نهاية ١٥/ ب من ص.

٣- راجع هذا الاصطلاح عند المتكلمين: في غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص ٩ وما

بعدها.. وحاشية الدسوقي على أم البراهين ص ١٤٧، وفي جوهرة التوحيد للثاني:

فواجب له الوجود والقدم * كذا بقاء لا يشاب بالعدم

فراجع شرح جوهرة التوحيد للباجوري ص ٨٥.

ويقول: «وجود الله - تعالى - واجب» وقال الله - تعالى ﴿وجبت جنوبها﴾ (١)، ويقال: وجبت الشمس (٢)، وله بكل معنى عبارة، والمطلوب - الآن - مراد الفقهاء .

وهذه الألفاظ لا شك أنها لا تطلق على جوهر، بل على عرض، ولا على كل عرض، بل من جملتها على الأفعال - فقط -، ومن الأفعال على أفعال المكلفين، لا على أفعال البهائم.

فإذاً: نظرك إلى أقسام الفعل لا من حيث كونه مقدوراً وحادثاً ومعلومًا ومكتسباً أو مخترعاً - وله بحسب كل نسبة انقسامات (٣)، إذ عوارض الأفعال ولوازمها كثيرة، فلا نظر فيها - ولكن إطلاق هذا الاسم عليها من حيث نسبتها إلى خطاب الشرع - فقط - .

فنقسم الأفعال بالإضافة إلى خطاب الشرع:

فنعلم أن الأفعال تنقسم إلى:

- ما لا يتعلق به خطاب الشرع ، كفعل المجنون .

- وإلى ما يتعلق به .

والذي يتعلق به ينقسم إلى :

- ما يتعلق به على وجه التخيير والتسوية بين الإقدام عليه

١- سورة الحج آية (٣٦).

٢- لسان العرب ٧٩٤/١. ومعناه: سقطت.

٣- نهاية ١/١٦ من ص.

وبين الإحجام عنه، ويسمى «مباحاً».

- وإلى ما ترجح فعله على تركه.

- وإلى ما ترجح تركه على فعله.

والذي ترجح فعله على تركه، ينقسم إلى:

- ما أشعر بأنه لا عقاب على تركه، ويسمى «مندوباً».

- وإلى ما أشعر بأنه يعاقب علي تركه، ويسمى «واجباً».

ثم ربما خص فريق (١) اسم الواجب بما أشعر بالعقوبة عليه ظناً، وما أشعر به قطعاً خصوصه باسم الفرض (٢)، ثم لا مشاحة في الألفاظ بعد معرفة المعاني.

وأما المرجح تركه فينقسم إلى:

- ما أشعر بأن لا عقاب على فعله، ويسمى «مكروهاً»، وقد يكون منه ما أشعر بعقاب على فعله في الدنيا، كقوله - ﷺ - «من نام بعد العصر فاختم عرقه، فلا يلومن إلا نفسه» (٣).

- وإلى ما أشعر بعقاب في الآخرة على فعله، وهو المسمى «محظوراً» أو «حراماً ومعصية».

١- نهاية ٢٧ من ٢.

٢- الحنفية هم الذين فرقوا بين الفرض والواجب، وسيأتي تحقيق ذلك.

٣- في كشف الخفاء للمجلوني ص ٢٨٤ قال: رواه أبو يعلى في مسنده عن عائشة.. وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٦٩/٣ وقال: هذا حديث لا يصح.. فيه خالد بن القاسم.. قال ابن راهويه والسعدني: كذاب، وقال البخاري والنسائي: متروك.

فإن قلت: فما معنى قولك «أشعر»؟

- فمعناه: أنه عرف بدلالة من خطاب صريح أو قرينة أو معنى مستنبط أو فعل أو إشارة، فالإشعار يعم جميع المدارك.

فإن قلت: فما معنى قولك «عليه عقاب»؟

قلنا: معناه: أنه أخبر أنه سبب العقاب في الآخرة.

فإن قلت: فما المراد بكونه سبباً؟

- فالمراد به ما يفهم من قولنا «الأكل سبب الشبع»، «وحز الرقبة سبب الموت»، «والضرب سبب الألم»، «والدواء سبب الشفاء».

فإن قلت: فلو كان سبباً، لكان لا يتصور أن لا يعاقب، وكم من تارك واجب يعفى عنه ولا يعاقب^(١).

فأقول: ليس كذلك، إذ لا يفهم من قولنا «الضرب سبب الألم» «والدواء سبب الشفاء» أن ذلك واجب في كل شخص، أو في معين مشار إليه، بل يجوز أن يعرض في المحل أمر^(٢) يدفع السبب، ولا يدل ذلك على بطلان السببية، فرب دواء لا ينفع، ورب ضرب لا يدرك المضروب ألمه؛ لكونه مشغول النفس بشيء آخر، كمن يجرح في حال القتال، وهو لا يحس في الحال به.

١- نهاية ١/١٦ من د.

٢- د: ما.

وكما أن العلة قد تستحكم فتدفع أثر الدواء، فكذلك (١) قد يكون في سريرة الشخص وباطنه أخلاق رضية، وخصال محمودة عند الله - تعالى - مرضية، توجب العفو عن جريمته، ولا يوجب ذلك خروج الجريمة عن كونها سبب العقاب.

فإن قال قائل: هل يتصور أن يكون للشيء الواحد حدان. قلنا: أما الحد اللفظي فيجوز أن يكون ألفاً، إذ ذلك بكثرة الأسماء الموضوعية للشيء الواحد.

وأما الرسمي [فيجوز - أيضاً -] (٢) أن يكثر، لأن عوارض الشيء الواحد ولوازمه قد تكثر.

وأما الحد الحقيقي فلا يتصور أن يكون إلا واحداً، لأن الذاتيات محصورة، فإن لم يذكرها لم يكن حداً حقيقياً، وإن ذكر مع الذاتيات زيادة، فالزيادة حشو.

فإذاً هذا الحد لا يتعدد، وإن جاز أن تختلف العبارات المترادفة، كما يقال في حد الحادث: [إنه] (٣) الموجود بعد العدم» أو «الكائن بعد أن لم يكن» أو «الموجود المسبوق بعدم» أو «الموجود عن عدم» فهذه العبارات لا تؤدي إلا معنى واحداً، فإنها في حكم المترادفة.

١- نهاية ١٦/ب من ص.

٢- ص، د: - أيضاً - فيجوز.

٣- ساقطة من ص، د.

ولنقتصر في الامتحانات على هذا القدر، فالتنبية حاصل به
إن شاء الله - تعالى - (١).